

الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية و التطبيقية

Economic diplomacy: conceptual and practical dimensions

بسعود حليلة

جامعة الجلفة، (الجزائر) ensbessaoud@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/04/27

تاريخ القبول: 2022/01/19

تاريخ الاستلام: 2021/11/08

الملخص:

شكل انتصار الرأسمالية على الاشتراكية عودة دور الاقتصاد في العلاقات بين الدولية، فربح الاسواق أخذ محل ربح الأقاليم و أصبح يوجه المنافسة بين الدول، و على ذلك عمدت الدول المتقدمة خلال العقد السالفين على تنفيذ سياسات اقتصادية و ثقافية تشكل ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، و تعتبر الو.م.أ الأكثر فاعلية في ذلك على مستوى الدول. و في المقابل، نلاحظ صعود فاعلين اقتصاديين جدد كالمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي. و على ذلك جاء هذا المقال ليناقش مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، و يبين أهم الأمثلة التطبيقية لهذه الدبلوماسية من طرف الدول و المنظمات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، المصالح الاقتصادية، الدبلوماسية الاقتصادية للدول، الدبلوماسية الاقتصادية للمنظمات.

Abstract :

the victory of liberalism over communism led to the return of the role of economics in the competition between states. The conquest of markets has taken the place of territorial conquests and guide each day more their international politics. If during the last two decades almost all states have developed policies of conquest economic and cultural, called “economic diplomacy”, it is the United States who designed the device the most effective and which are imposed on international markets. Than we observe new economic actors as the regional organizations like the European Union. Accordingly, this article came to discuss the concept of economic diplomacy, and to show the most important examples of application of this diplomacy by states and regional organizations.

Key words: economic diplomacy, economic interests, states economic diplomacy, organization economic diplomacy.

1- مقدمة:

شهدت الممارسة الدبلوماسية تحولا جذريا خلال العقود الأخيرة، انتقلت بها من شكلها التقليدي الذي كان يقوم على إدارة العلاقات بين الدول خاصة تمثيل مصالح دولة ما لدى دولة أجنبية، إلى أشكال و صور عديدة فرضها التغير في بيئة النظام العالمي.

هذا التغير كان نتاج العولمة التي جعلت من المال و الاقتصاد الموجه الشامل للعلاقات الدولية، و مكونات المجتمع الدولي، أين لم تعد الدول الفاعل المحتكر للدبلوماسية في إدارة العلاقات الدولية بل أصبح للمنظمات و الشركات العبر وطنية و القطاع الخاص الوطني بالغ الأهمية في ذلك أيضا. مما دفع بالدول إلى التخلي عن المفهوم التقليدي للدبلوماسية و استبداله بالصورة الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية، إذ أصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد الذي يعتبر الآن السبب الأساسي في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

و يقينا منا بأهمية الدبلوماسية الاقتصادية على صعيد العلاقات الدولية، تنطلق هذه الورقة البحثية من اعتبار ضم المؤثرات الاقتصادية في مجال الدبلوماسية و الأداء الدبلوماسي، مما يعني دراسة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الإجابة على تساؤلات ثلاث:

ما المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية؟ و كيف نشأت و تطورت؟ و ما هي أهم الأمثلة التطبيقية لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية؟

2. الأطر المفاهيمية للدبلوماسية الاقتصادية

تحديد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية يتطلب أولا الوقوف على تأريخ هذه الأخيرة، بتتبع نشأتها و تطورها، ليلها ثانيا تبيان المدلول العام و القانوني لهذه الصورة الخاصة من الدبلوماسية:

1.2 من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الاقتصادية:

نشأت الدبلوماسية بداية كممارسة قديمة رافقت ظهور الدول، كنوع من الرسائل التي ينقلها الدبلوماسي من و الى الدولة المضيفة و دولته. ثم تطورت مع تطور العلاقات الدولية، و أصبحت وسيلة للتفاوض بين الدول، ثم التمثيل الدبلوماسي التبادلي نتيجة تعمق المصالح خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر، أين كانت المسائل الإقليمية من جهة، و مسائل الحرب و السلم المواضيع الأساسية للدبلوماسية، فالإقتصاد آنذاك لم يكن سوى اهتمام ثانوي.

و مع بداية القرن العشرين أخذت الدبلوماسية مكانتها باعتبارها خدمة عامة توسع مجالها بالمقارنة مع السابق، إذ تعتبر العقوبات الاقتصادية المفروضة على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى دلالة على تزايد قوة المسائل الاقتصادية في الممارسة الدبلوماسية¹.

لتكون نشأة الدبلوماسية الاقتصادية وفقا لذلك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الرئيس روزفلت و سميت وقتها بدبلوماسية الدولار - أي تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الدولار - و كانت وزارة الخارجية هي الأداة الرئيسية في تحقيق هذه المصالح، و ذلك إما بتمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج لتسيير أعمالهم الاقتصادية، و إما باستغلال المعونة التي كانت تقدمها للدول كإحدى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، و كانت البداية بمخطط مارشال لإعادة بناء و اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. و تبعها في ذلك عدد من الدول كالبرازيل و الأرجنتين و جنوب إفريقيا، و الدول العربية خلال حرب سنة 1973 لم تكن بعيدة عن ممارسة أحد أوجه الدبلوماسية الاقتصادية.

و من هنا عُرِفَت الدبلوماسية الاقتصادية من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق مصالحها القومية، فهي استغلال الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية و العكس كذلك.

و هكذا فمن خلال التطور التاريخي للدبلوماسية، يتبين التقاء البعدين السياسي و الاقتصادي للدبلوماسية في نفس حقول الاشتغال، إلا أن التغيرات الكبرى في النظام الدولي أعطت للبعد الاقتصادي قدرة أكبر على الحركة و الانطباق إلى درجة هيمنة البعد الاقتصادي من الدبلوماسية على كل مناحي العلاقات بين الدول². بل و في كثير من الأحيان نجد أن الحدود بين الدبلوماسية السياسية التقليدية و الدبلوماسية الاقتصادية معقدة الفصل و من الصعب تحديد خط فاصل بين الصورتين³.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عددا من المنظمات الدولية التي تمارس شكلا معينا من الدبلوماسية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الاتفاق العام للتعريفات و التجارة و منظمة التعاون الاقتصادي ...، إذ

¹- Romain Gelin, **Diplomatie économique: qu'est-ce que c'est ?**, <http://www.gresea.be/Diplomatie-economique-qu-est-ce-que-c-est>, Le 08/12/2016,

² - الطاهر القور، مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، International Review of Economics, Management and Law Research ، ص 7 .

³ - Romain Gelin, op.cit.

أصبحت تدريجيا من فواعل الدبلوماسية الاقتصادية لدرجة تفوقها في كثير من الأحيان بمقياس الفاعلية التقليدية عن الممارسات الدبلوماسية بين الدول¹.

2.2 مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

لم تعد الدبلوماسية حبيسة التعاريف القديمة، المتمثلة في الاتصالات و جمع المعلومات فحسب، بل تحولت الى عامل مؤثر في رسم الخيارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و إقامة العلاقات بين الدول على أسس جديدة من حيث الأولويات و الأهداف تضمن مصالح كل منها، و تحقق المساواة فيما بينها و تفتح المجال أمام نموها و تطورها، ليس بالاعتماد فقط على الاعتبارات السياسية أو العسكرية، و إنما أيضا مرتكزة على الاعتبارات الاقتصادية.

في هذا السياق، برزت عديد المقاربات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية بالتعريف و التحليل، توزعت بين ثلاثة اتجاهات²:

الاتجاه الأول: نظر الى الدبلوماسية بشكل عام دون تفكيكها على اعتبار أن أي تفكيك لهذا المفهوم هو ضرب من المزايدة التي لا تضيف الى الموضوع أي جديد.

الاتجاه الثاني: أدرك أهمية العنصر الاقتصادي في تفعيل الأداء الدبلوماسي، الا أنه لم يعره أي خصوصية و تعامل معه كممارسة دبلوماسية استنادا للمعطيات المتعارف عليها، و بناء على الظروف المكانية و الزمانية و طبيعة الأطراف.

الاتجاه الثالث: اعتبر أن العناصر الاقتصادية كانت و لازالت محددة للعلاقات بين الدول و المجموعات، و من ثم أوجد لها تعاريف و أطرا نظرية تميزها عن غيرها من باقي الأشكال و الممارسات.

● **تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:** من الصعب تعريف الدبلوماسية الاقتصادية نظرا لاختلاف مداخلها بحسب الفاعلين و بحسب الدول و الحكومات من جهة، و من جهة ثانية فهي لا تعرف من خلال أدائها بل من

¹ - سارة بن يونس ، دور دبلوماسية الطاقة في ضبط توازنات السوق النفطية، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2019/2018، ص 15 .

² - الطاهر القور، المرجع السابق، ص 5-6.

خلال المشكلات الاقتصادية التي يقدمها مضمونها، مثلما نراه اليوم في مسألة الاستثمارات الأجنبية التي أخذت مكانتها في مخططات عمل وزارات الخارجية لبعض الدول¹.

و مع ذلك فقد وردت العديد من التعاريف للدبلوماسية الاقتصادية، كونهما:

" مجموعة من الآليات و المهارات و الممارسات المعتمدة من طرف أفراد، أجهز أو مجموعات حكومية أو غير حكومية، تهدف تحقيق غايات اقتصادية، لدولة أو مجموعة من الدول، انطلاقا من اعتبارات سياسية أو تحقيق غايات سياسية انطلاقا من اعتبارات اقتصادية² ".

" وضع السلطة العامة حيز العمل سياسات تهدف لتحقيق غايات تجارية و مالية، موجهة لضمان الرقي الاقتصادي للدولة من خلال تحقيق مصالح مؤسساتها و مجموعاتها المهنية و مواطنيها³."

كما قدم قاموس الدبلوماسية لـ بريدج و جيمس " Berridge et James " تعريفان للدبلوماسية⁴: الأول يرى أن الدبلوماسية الاقتصادية: " تتعلق بالمسائل السياسية الاقتصادية، التي هي من عمل ممثلي الدولة في المؤتمرات المنعقدة على مستوى منظمات من شاكلة المنظمة العالمية للتجارة. و هي تختلف عن الدبلوماسية التجارية التي تضم نشاط متابعة السياسات الاقتصادية في الدول الأخرى و تقديم النصائح حول أحسن الطرق للتأثير فيها"، و الثاني يرى أنها: " الدبلوماسية التي تستعمل الموارد الاقتصادية لمتابعة أهداف خاصة للسياسة الخارجية".

● **رؤية و تصور الدول لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:** لكل دولة تصورها و مفهومها الخاص للدبلوماسية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال:

ترى بلجيكا الدبلوماسية الاقتصادية متمثلة في ترقية المصالح الاقتصادية البلجيكية في الخارج عن طريق أدوات عديدة مثل دعم القطاع الخاص في النشاطات الدولية، المهام الأميرية و زيارات الدولة و الزيارات على المستوى الوزاري.

¹ - **Annexe Technique ,Développement international des entreprises_**

Quel apport de la diplomatie économique ? Prise de position de la CCIP, 15 novembre 2012, Chambre de Commerce et d'Industrie de Paris, p1.

² - الطاهر القور، المرجع السابق، ص 7. و:

Amine Dafir, « **Le Maroc à l'assaut de l'Afrique: rôle de la diplomatie économique** », Le Cercle Les Echos, 29 juin 2012.

³ - Marie Christine Kessler, **La Politique étrangère de la France. Acteurs et processus**, Press de Seances Po, 1999, chap. 7.

⁴ - Romain Gelin, op.cit.

أما فرنسا فالدبلوماسية الاقتصادية لديها تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية و متكاملة: دعم مؤسساتها في الأسواق الخارجية، جذب الاستثمارات الأجنبية المنشئة لمناصب العمل، و تبني أفضل الأطر التنظيمية الأوروبية و الدولية للمصالح الاقتصادية الفرنسية.

أما كتابة الدولة الأمريكية تعرض رؤيتها للدبلوماسية الاقتصادية التي تقوم على كسب و استمالة فاعليات الاقتصاد العالمي لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية و استعمال أدوات السياسة الخارجية لتعزيز قوتها الاقتصادية.

● **الجوانب القانونية للدبلوماسية الاقتصادية:** في الوقت الراهن نلمس تركيز النظام الاقتصادي العالمي على مؤسسة الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي عملية التعاون مع الخارج في كل مجالات النشاط الاقتصادي مثل التجارة و الاستثمار...، عبر علاقات ثنائية و متعددة الأطراف تنظم مسائل السياسة الاقتصادية و الدفاع عن المصالح التجارية و الاقتصادية للدولة:

3-1- مستويات الدبلوماسية الاقتصادية و أدواتها¹: تتمايز مستويات الدبلوماسية الاقتصادية تبعا لعدد أطراف العلاقة القانونية، فنجد: الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية التي رغم ما يؤخذ عليها كونها تمنح الفوائد للطرف الأقوى في المفاوضات، إلا أنها تبقى الصورة الأكثر شيوعا لأنها تعزز الاتفاقيات الإقليمية و العالمية الأشد تعقيدا. و الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية التي أخذت أهميتها تزداد تدريجيا لمساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي و تشجيع المنافسة و الصناعات الوطنية و فتح الأسواق الحرة بين الدول الإقليمية. و هناك الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف التي تسعى الى دمج أنظمة متعددة للعمل ضمن إطار موحد كمنظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، إلا أن مخاطر الانسواء ضمنها كبيرة نتيجة ربط الأسواق ببعضها مما يسهل انتقال الأزمات الاقتصادية و المالية بين الأعضاء.

و تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق فاعليتها وهي تتمثل في الأشكال

التالية:

أ. التركيز على سياسات الرسوم و الضرائب الجمركية سواء كإجراءات وقائية مانعة أو كتطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل، وقد تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية، فتميز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الدول بحكم الروابط المصلحية أو السياسية التي تربطها.

¹ - سارة بن يونس، المرجع السابق، ص 16-19.

و: لوي يحيى الارباني، الدبلوماسية الاقتصادية، 2014-11-19، متاح على الموقع:

<http://www.alestethmar.net/news-23649.html>

ب . تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق.

ت . تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد و تصدير السلع والخدمات كالأخذ بنظام الحصص أو تقديم إعانات للمصدرين أو التسعير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة أو تقييد المنتجين بالالتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج وغير ذلك.

ث . فرض قيود على التحويلات الخارجية، أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية، أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت، تختلف طولاً أو قصراً بحسب الاحتياجات التي تحددها الدولة لنفسها من وراء اجتذاب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية.

جـ . تعديل التحكم في انتقال رأس المال أو حركة التجارة سواء بالتقييد أو بالإطلاق مما يترتب عليه بالتالي التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة

د - استخدام التأثيرات السياسية و العلاقات الدولية للترويج أو التأثير على التجارة و الاستثمار لتطوير فعالية السوق.

هـ - الاستعانة بالمنظمات الدولية لدعم المناخ السليم الذي يخدم التحرك الاقتصادي.

3-2- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية¹: تهدف الدبلوماسية الاقتصادية الى:

أ. تعزيز تجارة الدولة الخارجية.

ب. زيادة معدلات و حجم التبادلات التجارية و تنمية الصادرات.

ت. الترويج للمصالح الاقتصادية و تمكين أعمال و شركات الدولة في الأسواق الخارجية.

ث. جذب الاستثمارات الأجنبية و التكنولوجيا، و تشجيع السياحة، و تعزيز النمو الاقتصادي و دعم جهود التنمية الاقتصادية.

ج. بناء علاقات اقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الدولية و بناء التحالفات الاقتصادية، و معالجة الصراعات الاقتصادية.

3. الممارسة الدولية للدبلوماسية الاقتصادية:

¹ - أيمن إبراهيم الدسوقي، " الدبلوماسية في عصر العولمة بين الاستمرارية و التغيير"، مجلة دراسات، المجلد 20، العدد 01، 2019، ص

سبق و أوضحنا أن الدبلوماسية الاقتصادية قد تجاوزت حدود الدول باعتبارها المحتكر التقليدي للدبلوماسية، و فسحت المجال لظهور فواعل دولية أخرى الى جانب الدول أهمها المنظمات الدولية و الشركات عبر الوطنية، إلا أن الممارسة الواقعية للدبلوماسية الاقتصادية تتميز تبعاً للفاعل الدولي الذي يمارسها. و لنا في سبيل تبيان ذلك مايلي:

1.3 أهم تجارب الدول في مجال الدبلوماسية الاقتصادية¹: منذ نهاية الحرب الباردة، أعادت الدول توجيه قدراتها

لتتبنى التطور الجديد و الحتمي، على اعتبار أن التحديات الاقتصادية أصبحت على قدر عالي من الأهمية. و على ذلك ينبغي على الدول تعزيز قدراتها لتحافظ على:

استقلالها الاقتصادي و الثقافي، إمكانياتها في الابتكار و الإنتاج بالارتكاز على قاعدة صناعية و تكنولوجية صلبة، فرصها و مواردها و مجال تأثيرها السياسي و الاقتصادي و الثقافي بما يوائم دورها الدولي.

فالدولة إذن، يقع على عاتقها توفير أفضل بيئة ممكنة لمعاملتها الاقتصادية الوطنيين عموميين كانوا أو خواص من أجل حثهم على المجاهدة بكل فعالية و ضمان نجاح مؤسساتهم. و هنا يأتي دور الدبلوماسية الاقتصادية في فتح الأسواق الأجنبية لهذه الشركات و التقليل من تأثير المنافسين الآخرين:

● الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية: كانت الو.م.أ أول من أدرك الدبلوماسية الاقتصادية الأكثر فاعلية،

بالنظر إلى تاريخها الطويل الذي يعود لدبلوماسية الدولار، إضافة لكونها مركزاً لأهم حدث للدبلوماسية الاقتصادية "بروتن وودز" و الذي أنشئ فيه كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. و مع بداية التسعينيات عملت على تقوية تماسك و ثقل دبلوماسيتها التجارية بتشكيل لجنة بين وزارية لترقية الصادرات - **Coordinating Committee Trade Promotion** - في سنة 1992، و في سنة 1993 وضعت حيز النفاذ مفهوم **Advocacy Policy** الذي ينظم التخطيط الاستراتيجي و جمع المعلومات و انتقاء المشاريع الإستراتيجية، و التمويل و التقييم النهائي للأنشطة الاقتصادية العالمية.

هذا دون أن ننسى قوة التأثير الثقافي و نسق الحياة الأمريكية و العولمة على الأسواق، بالإضافة إلى الآليات الهجومية (دعم الشركات الوطنية، الضغط على الحكومات الأجنبية، تبادل المعلومات بين الفاعلين الوطنيين)، و الآليات الضاغطة (تشريعات الحصار و الإرهاب) التي منحت للو.م.أ منذ قرابة العشرين سنة دلائل فاعليتها الاقتصادية.

¹ - Eric Denécé, « **Diplomatie Economique et Competition des Etats** », Géoeconomie, Editions Choiseul, 2011/1(n°56), www.cairn.info/revue-geoéconomie-2011-1-page-71.htm, pp71-72.

فالتفوق الأمريكي ليس بالمطلق غير مستحق فقد تمكن من فهم الروابط المتقاطعة بين الاقتصاد و العلم و الثقافة و السياسة من أجل خلق نسيج استراتيجي اقتصادي متكامل على صعيد الممارسة الدبلوماسية¹.

- **الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية:** تاريخ الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية خلال القرن العشرين يظهر عدم وحدة العمل في هذا المجال، و تعتبر سنة 1918 تاريخ بدء ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية من خلال ربط المستشارين التجاريين لوزارة التجارة بوزارة الشؤون الخارجية و وزارة المالية و الاقتصاد. بالإضافة الى عدم إهمال وزارة الخارجية للاعتبارات الاقتصادية، و ذلك بتوطيد العلاقات بين مديرية الشؤون الاقتصادية و المالية التابعة لها من جهة، و المؤسسات من جهة أخرى.

هذا الانفتاح على المؤسسات سمح بمرافقة الشركات الكبرى نحو تدويلها عن طريق تزويدها بالمعلومات حول الأسواق الخارجية و مشاركتها في الزيارات الوزارية و ابرام العقود الكبيرة، و الالتزام بالضمان العام للقروض طويلة الأمد.

لكن هذه الهندسة عجزت عن مقاومة العولمة نظرا لضعف الهياكل الحكومية التي أصبحت هامشية و غير كافية، مما دفع بالشركات الكبرى الى التحرر تدريجيا من الدوائر المعلوماتية الحكومية و القنوات الدبلوماسية العمومية عن طريق ممارسة دبلوماسية أعمال خاصة بها لخدمة مصالحها².

- **الدبلوماسية الاقتصادية الصينية:** الصين من الدول التي مارست الدبلوماسية الاقتصادية بشكل فعال للحصول على انطلاقة اقتصادية قوية، فقد استخدمت دبلوماسيتها الاقتصادية كأداة داعمة، و من أمثلة ذلك ما قامت به الصين العام 2010 أين منعت شحن المعادن النادرة الى اليابان، كما جمدت المفاوضات مع السويد لعقد اتفاقية تجارة حرة نتيجة فوز معارض صيني بجائزة نوبل للسلام³.

- **الدبلوماسية الاقتصادية البرازيلية:** شهدت البرازيل اهتمام كبير في إدخال الدبلوماسية الاقتصادية كعنصر ريادي للبرازيل واستطاعت من خلالها تحقيق موقع متميز و علاقة قوية خصوصا مع الدول النامية من خلال مشاركة المعلومات وإنشاء التجمعات الاقتصادية، ومن خلال سياسة المساعدات التي تنتهجها بطريقة تخدم مصالحها السياسية والاقتصادية⁴.

¹ - IPID, pp 75-76.

² - **Annexe Technique**, op.cit, pp 1-3.

³ - لوي يحيى الارياي، المرجع السابق.

⁴ - المرجع نفسه.

● **الدبلوماسية الاقتصادية المصرية:** ألقى السفير سعد الفرارجي الضوء على التجربة المصرية في الدبلوماسية الاقتصادية¹، مشيراً إلى مرورها بفترات صعبة تتعلق بعلاقة إدارات الدولة و مراكز القوى فيها و علاقة بعضها بعضاً، واستمرت الأمور على هذا النحو حتى تولت وزارة الخارجية التنسيق بين كل الجهات على مستوى الدولة فيما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية، وكان شباب السلك الدبلوماسي هم الأكثر تأهيلاً في هذا المجال.

ثم جاءت مسألة الديون كمشكلة ملحة و أزمة وطنية، قامت وزارة الخارجية بدور محوري في هذه الأزمة، بدءاً بالتفاوض مع 17 دولة دائنة، انتهاء بالذهاب إلى نادي باريس الذي خرج بتخفيض عدة ديون، تبعها مراحل أخرى مثل عودة مصر للمنظمات العربية، وجولة أوروغواي.

2.3 الاتحاد الأوروبي كمثال على الدبلوماسية الاقتصادية للمنظمات الدولية:

ما هي الدبلوماسية الاقتصادية بالمعنى الأوروبي؟ و هل يمكننا الحديث عن دبلوماسية اقتصادية مماثلة لتلك التي تحتكرها الدول؟ و في حال وجودها من هم الأعضاء المؤهلين بصياغتها و تنفيذها و كيف تمارس؟ ظهر مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية في عديد المناقشات الأوروبية دون أن يعرف بالضبط، الى أن قدم المفوض الأوروبي للأعمال الأوروبية " جيركي كاتينو JYRKI KATAINEN " بعض العناصر التعريفية للدبلوماسية الاقتصادية، حيث يرى أنها تركز على استعمال كل الإمكانيات المتاحة لترقية المصالح الاقتصادية الخالصة الأوروبية خارج حدود الاتحاد².

فالالاتحاد الأوروبي يملك صلاحيات حصرية في عديد الميادين " الجمارك، قواعد المنافسة الداخلية، السياسة النقدية لدول منطقة الاورو، حماية الموارد البيولوجية البحرية في إطار السياسة المشتركة للصيد، السياسة التجارية المشتركة ...".

و على ذلك تتساءل عن الأعضاء المخولين بممارسة الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى الاتحاد، و هنا نجد المفوضية الأوروبية المكلفة بوضع السياسة التجارية الاتحادية و تقود مفاوضات الاتفاقات التجارية³ مع الدول الأخرى في ميادين التجارة، التعاون، التنمية، الطاقة... بالإضافة إلى جهاز آخر مكلف أيضا

¹ - أميرة البربري، " دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، متاح على الموقع:

<http://www.siyassa.org.eg/News/3744.aspx>

² - http://ec.europa.eu/commission/2014-2019/katainen/announcements/vice-president-katainens-speech-prosperity-and-economic-diplomacy-epsc-seminar_en

³ - L'article 207 du traité de fonctionnement de l'UE.

بالدبلوماسية الاقتصادية و هو المصلحة الأوروبية للنشاط الخارجي¹ المنشأة بموجب اتفاقية لشبونة في العام 2008 و التي يعمل تحت غطائها 139 ممثلا حول العالم يضمون خدمة الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد على أرض الواقع الى جانب ممثلي الدول الأعضاء.

إن النهوض بالاتحاد الأوروبي باعتباره قوة اقتصادية شاملة يستجيب للأزمات و يستعمل التجارة كمحرك تغيير² كان عبر الممثلين الأوروبيين و عن طريق ربط علاقات مع الإعلام، المجتمع المدني المحلي، و القطاع الخاص و الشراكة مع الغرف التجارية و الشركات³.

فإذا كان من المعتاد أن تجسد الدول الدبلوماسية الاقتصادية، فان نهاية الحرب الباردة و تقدم العولمة أدى إلى ظهور فاعلين جدد للدبلوماسية الاقتصادية⁴: الفئة الأولى المنظمات الاقتصادية المتعددة الأطراف " المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي..." و هذه الفئة تدافع على وضعياتها الخاصة و تعمل على تنفيذ سياسات اقتصادية معينة، الفئة الثانية تضم المؤسسات ذات الولاية الاستشارية في الإنتاج و المعارف " منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، المنتدى الاقتصادي العالمي، غرفة التجارة العالمية.." و هذه الفئة تتأثر و توجه من قبل القطاع الخاص و الشركات عبر الوطنية الكبرى و تقترح التعديلات على الإطار الاقتصادي العالمي. و بناء على ذلك يمكننا القول أن الاتحاد الأوروبي ينتمي إلى الفئة الأولى من الفاعلين الدبلوماسيين، و يستعمل في سبيل ضمان المصلحة الأوروبية المشتركة أسلوب العلاقات، التأثير، المفاوضات⁵.

4. الخاتمة:

¹ - Le Service Européen d'Action Extérieure (SEAE)

² - "Handbook For EU Delegations In Third Countries And To International Organisations", December 2012, EAAS Strategic division, DEVCO communication and transparency unit. Le même manuel invite les délégations « identifier, et partager les success-stories dans le pays hôte ou la région en terme de contribution à la création d'emploi, à la croissance économique et au développement pour les acteurs locaux et européens », p.8, http://eeas.europa.eu/delegations/ghana/documents/press_corner/20121231_en.pdf

³ - Romain Gelin, op.cit.

⁴ - Pigman, 2005, "Making room at the negotiating table : the growth of diplomacy between nation-state government and non-state economic entities" in Diplomacy and statecraft, 16 : 385-401, 2005.

⁵ - IPID

منذ قرابة العشرين سنة، أخذت الممارسات التجارية تتراجع بشكل كبير فاسحة المجال إلى منطق جديد في العلاقات الدولية تتحكم فيه قوة اقتصاديات الدول، فمعركة كسب الأسواق العالمية لم تعد خاضعة للسعر و جودة المنتج فحسب، بل تخضع في المقام الأهم للاعتبارات السياسية إما عن طريق ممارسة الضغط أو عن طريق عرض امتيازات سياسية و اقتصادية.

بالإضافة إلى التعديلات التي أحدثتها العولمة الاقتصادية على علاقات قوى الدبلوماسية الاقتصادية و التي يمكننا إيجازها في ثلاث نتائج: أولها تراجع قوة الدول نسبيا لمصلحة متعاملها الاقتصاديين الوطنيين، ثانيها تمايز الاستراتيجيات الوطنية أظهر قدرات متفاوتة للدول في تسيير دبلوماسيتها الاقتصادية، و ثالثها و هو الأهم مستقبلا تنامي المناطق غير المحكومة " ungovernance " و التي تفلت من الرقابة العمومية و الخاصة.

اعتبارا لهذا المنطق الجديد في العلاقات الدولية أخذت الدبلوماسية الاقتصادية بالغ الاهتمام لدى الدول، بل و أصبحت من أولى أولوياتها. و تعد الدول الانجلوساكسونية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة السبق في تكوين دبلوماسيين مختصين في الاقتصاد السياسي الدولي، و في ربط التاريخ بالعلوم السياسية و الاقتصاد و تسيير الشركات.

فاستيعاب مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كان يستدعي تحديد المتغيرات الاقتصادية التي عرفها العالم و مدى تأثيرها على العمل الدبلوماسي عموما لمعرفة الشكل الذي أصبح عليه العمل الدبلوماسي سواء من حيث الهياكل و الأهداف و المهام و الأدوار الجديدة، خاصة بعد توسع الاختصاص الدبلوماسي ليشمل الى جانب الفاعلين التقليديين " رؤساء الدول و الحكومات، وزراء الخارجية و السفراء"، فاعلين جدد كالقطاع الخاص الوطني و الشركات عبر الوطنية و المنظمات الدولية و الإقليمية التي أخذنا مثالها الاتحاد الأوروبي.

و عليه فان عملية بناء منظومة اقتصادية فعالة تتطلب وضع استراتيجيات دبلوماسية تقوم على فهم واضح للواقع و استشراف المستقبل، في ضوء تجارب باقي الدول، قصد الاستعداد لمواجهة المستجدات و التحديات المختلفة.

و على ذلك نخلص في نهاية المقال الى جملة من النتائج المتضمنة توصيات، أهمها:

1- من الضروري تحديد أهم العوامل المؤثرة في صناعة الدبلوماسية الاقتصادية من وجهة نظر كل من الدبلوماسيين و الهيئات الوسيطة و المقاولات.

2- مقارنة العوامل الذاتية و الخارجية حول مدى نجاعة الدبلوماسية الاقتصادية و بيان مواطن قصور الرؤية الإستراتيجية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال جوانب قصور صناعة القرار الاستراتيجي نتيجة لعدم عدم وضوح مرجعيات صانع القرار .

- 3- مقارنة التحديات التي تواجه صانع القرار الاستراتيجي في مجال الدبلوماسية الاقتصادية تستدعي فهم و تحديد مكانة المنظومة الاقتصادية و مدى كفاءتها في تشكيل مرجعية قوية للدبلوماسية.
- 4- الاعتماد على مفهوم التأهيل من أجل تطبيقه على هياكل وزارة الخارجية بأبعادها الداخلية و الخارجية، و على الهياكل الوسيطة الداعمة للاقتصاد الوطني بالخارج، خاصة من حيث الموارد البشرية و المادية من أجل إيجاد أرضية لتموقع موضوعي للدبلوماسية الاقتصادية الوطنية و العمل على الدفاع عنها في ظل المنافسة الدولية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

- 1- أميرة البربري، " دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، متاح على الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/News/3744.aspx>.
- 2- أيمن إبراهيم الدسوقي، " الدبلوماسية في عصر العولمة بين الاستمرارية و التغيير"، مجلة دراسات، المجلد 20، العدد 01، 2019.
- 3- الطاهر القور، مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، International Review of Economics, Management and Law Research
- 4- سارة بن يونس ، دور دبلوماسية الطاقة في ضبط توازنات السوق النفطية، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2018/2019.
- 5- لؤي يحيى الارياني، الدبلوماسية الاقتصادية، 2014-11-19، متاح على الموقع: <http://www.alestethmar.net/news-23649.html>
- 6- Amine Dafir, « Le Maroc à l’assaut de l’Afrique: rôle de la diplomatie économique », Le Cercle Les Echos, 29 juin 2012.
- 7- Annexe Technique ,Développement international des entreprises_ Quel apport de la diplomatie économique ? Prise de position de la CCIP, 15 novembre 2012, Chambre de Commerce et d’Industrie de Paris.
- 8- Eric Denécé, « Diplomatie Economique et Competition des Etats », Géoéconomie, Editions Choiseul, 2011/1(n°56), www.cairn.info/revue-geoéconomie-2011-1-page-71.htm.
- 9- “Handbook For EU Delegations In Third Countries And To International Organisations”, December 2012, EAAS Strategic division, DEVCO communication and transparency unit, http://eeas.europa.eu/delegations/ghana/documents/press_corner/20121231_en.pdf

- 10-http://ec.europa.eu/commission/2014-2019/katainen/announcements/vice-president-katainen-speech-prosperity-and-economic-diplomacy-epsc-seminar_en.
- 11- Marie Christine Kessler, **La Politique étrangère de la France. Acteurs et processus**, Press de Seances Po, 1999, chap. 7.
- 12- Romain Gelin, **Diplomatie économique: qu'est-ce que c'est ?**, <http://www.gresea.be/Diplomatie-economique-qu-est-ce-que-c-est>, Le 08/12/2016.